

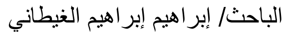
الباحث/ إبراهيم إبراهيم الغيطاني

تداعيات هبوط أسعار النفط على دول أفريقيا جنوب الصحراء (*)

يبدو أن التراجع الحالي لانخفاض أسعار النفط لن تقتصر تداعياته على الاقتصادات العالمية الكبرى فقط، وإنما ستنسحب أيضا إلى بعض دول أفريقيا جنوب الصحراء، التي تعتمد اقتصاداتها بشكل كبير على النفط، ذلك بحسب ما رآه كل من رباح أرزقي باحث غير مقيم بمؤسسة بروكنجز وأوليفييه بلانشار كبير الاقتصاديين بصندوق النقد الدولي في تحليل لهما بعنوان **"سبعة أسئلة حول تراجع أسعار النفط"**، منشور على مدونة صندوق النقد الدولي 22 ديسمبر الجاري.

تراجع الإيرادات الحكومية

ويشير التحليل المذكور أعلاه أن بعض البلدان الأفريقية ستتعرض لمخاطر اقتصادية جراء استمرار انخفاض أسعار النفط، بسبب اعتمادها كعدد من دول الشرق الأوسط على صادرات النفط، حيث تمثل ما بين 40-50% من الناتج المحلي الإجمالي لدولتي الجابون وأنجولا وجمهورية الكونغو، فيما تتضاعف النسبة لتبلغ 80% لغينيا الإستوائية، هذا ويمثل النفط في الأغلب 75% من الإيرادات الحكومية للدول المصدرة للنفط جنوب الصحراء.



شكل (1): إجمالي إنتاج الوقود السائل للبلدان الأفريقية جنوب الصحراء (عام 2012)

Top SSA Liquid Fuels Producers in 2012

Country	Production (million bbl/d)
Nigeria	2.52
Angola	1.87
Equatorial Guinea	0.32
Congo (Brazzaville)	0.29
Gabon	0.24
Other SSA	0.64
Total SSA	**5.88**

Source: EIA, International Energy Statistics

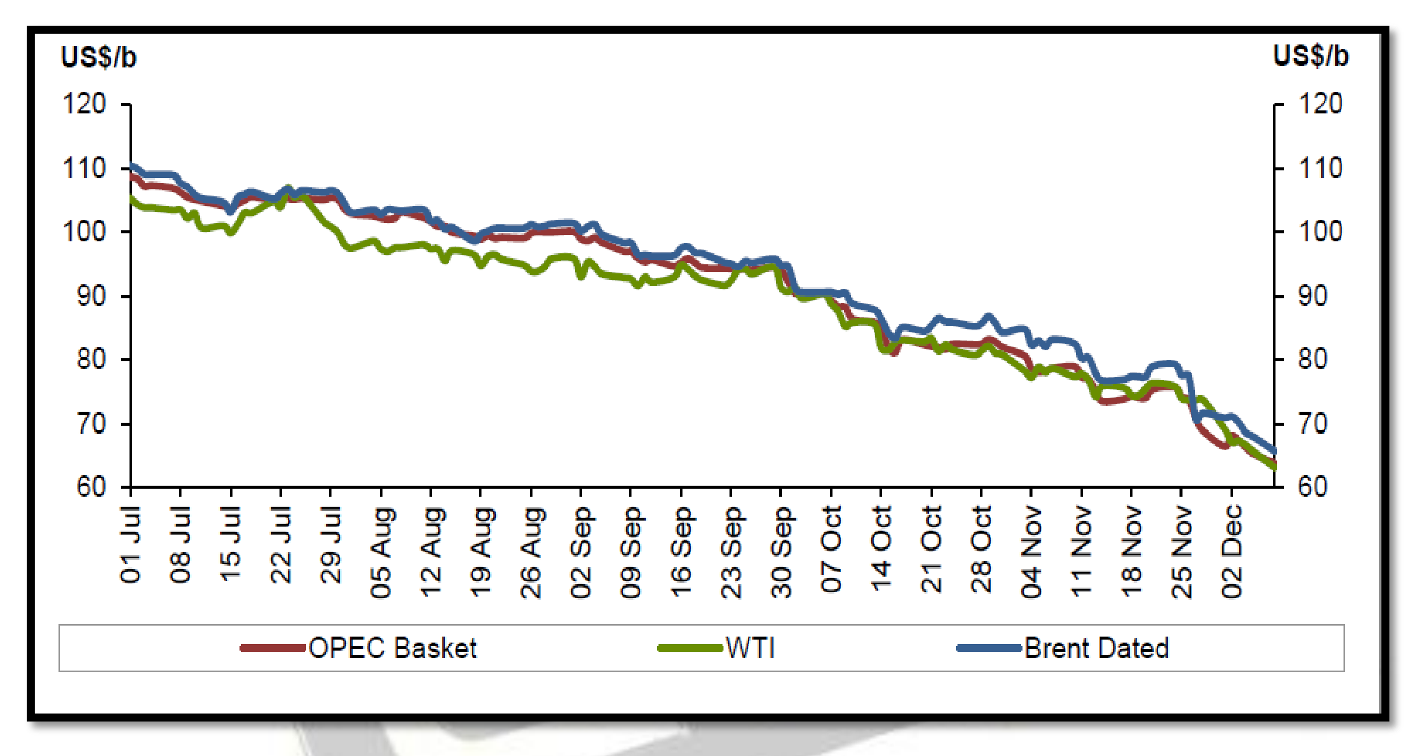
Angola 32%
Equatorial Guinea 5%
Congo (Brazzaville) 5%
Gabon 4%
Rest of SSA 11%
Nigeria 43%

Source: EIA, International Energy Statistics

Source: Energy Information Administration : **Oil and Natural Gas in Sub-Saharan Africa**(U.S.A: August 1, 2013)

وجدير بالذكر أن الأسعار العالمية للنفط واصلت تراجعها منذ شهر يونيو الماضي وحتى منتصف شهر ديسمبر 2014، ولاسيما بعد قرار منظمة الدول المصدرة للبترول **(أوبك)** نوفمبر الماضي بالإبقاء على مستوى الإنتاج دون تغيير، حتى هبطت أسعار سلة أوبك إلى أدنى مستوى لها منذ خمس سنوات إلى 61.85 دولار في منتصف شهر ديسمبر، متراجعة بذلك بأكثر من 40%.

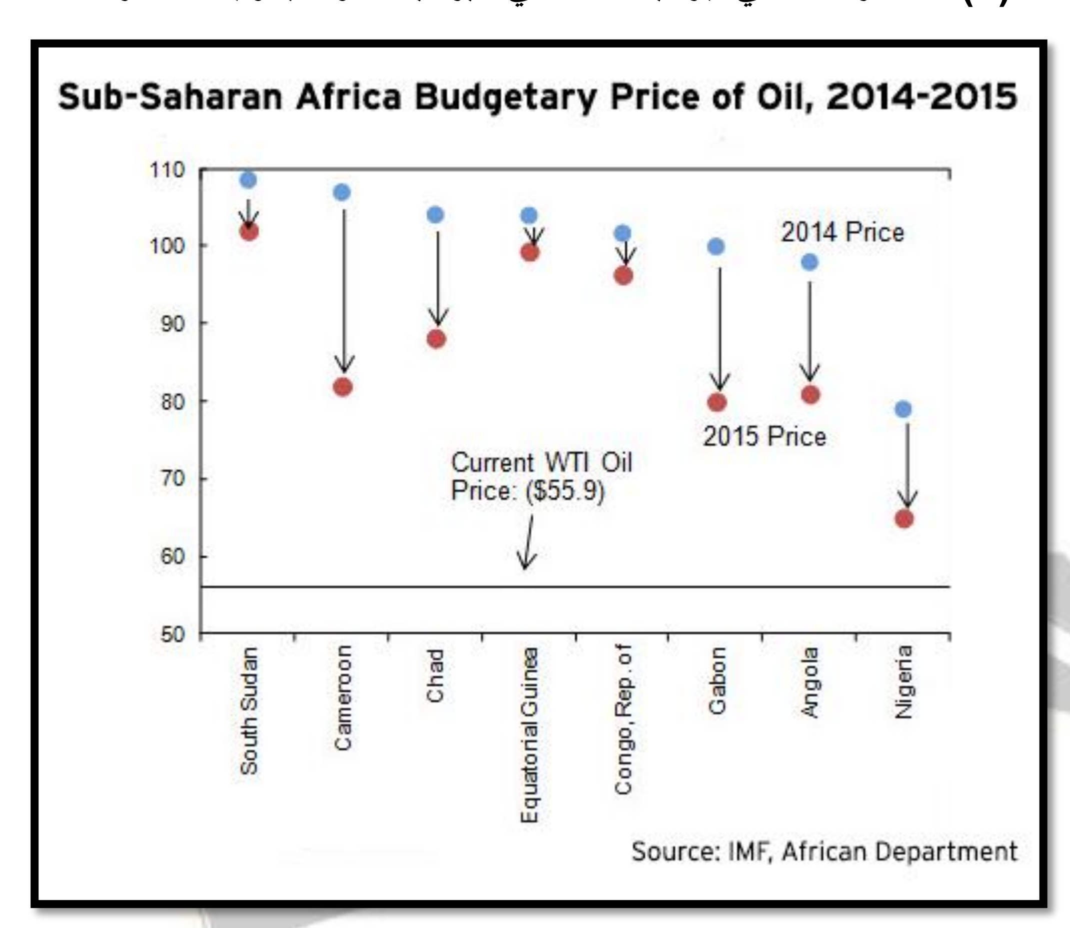
شكل (2): الأسعار العالمية للنفط منذ يوليو 2014 (دولار/البرميل)



Source: OPEC

ويشدد التحليل أن البلدان الأفريقية عرضة لتخفيض أسعار النفط عند إعداد ميزانياتها، ويظهر الشكل (3) إلى أي مدى قامت عدد من الحكومات الأفريقية بتخفيض السعر التعادلي لبرميل النفط في ميزانيتها لعام 2015 آخذة في الاعتبار هبوط أسعار النفط في الأسواق العالمية. فيما سيقود انخفاض أسعار النفط بطبع الحال إلى انخفاض قيمة العملات المحلية للدول المصدرة للنفط، وهو ما حدث بالفعل عندما حدث نخفاض مفاجئ لقيمة عملات في عدد من البلدان المصدرة للنفط بما في ذلك نيجيريا.، ومثل هذا الاتجاه من أكبر المخاطر على اقتصادات الدول المصدرة للنفط.

شكل (3): السعر التعادلي لبرميل النفط في ميزانيات دول جنوب الصحراء



مسارات أخرى للتأثر

بالإضافة إلى مآلات التأثر السابقة، مراقبي أفريقيا يجب عليهم الالتفات إلى خمسة اتجاهات هامة أخرى من المرجح حدوثها في المنطقة مع استمرار انخفاض أسعار النفط.

1- <u>تكلفة الديون:</u> في ظل التحديات المذكورة أعلاه، فإن البلدان مثل أنجولا والجابون ونيجيريا ستجد صعوبة أكبر في خدمة ديونها، حيث أن تراجع عائدات النفط وانخفاض قيمة العملات يجعل الديون المقومة بالدولار أكثر تكلفة.

2- المخاطر السياسية: إن الآثار الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط يمكن أن ينجم عنها مخاطر سياسية، وخاصة في البلدان محل النزاع، ووفقا لصحيفة فاينانشال تايمز البريطانية، فإن جنوب السودان تحصل على أقل سعر للنفط في العالم بسعر يتراوح بين 20 و25 دولار للبرميل، حيث اتفقت البلاد في عام 2012 على دفع رسوم ثابتة لعبور النفط عبر خط أنابيب إلى السودان، ومع هبوط أسعار النفط سيتآكل هامش الربح . وتضيف صحيفة فاينانشال تايمز أن جوبا تراهن على سعر النفط عن مستوى 100 دولار للبرميل، حيث أنها تعهد بدفع 11 دولار للبرميل لاستخدام خط الأنابيب بالإضافة إلى تعويض قدره 15 دولارا للبرميل إلى الخرطوم عن فقدان عائدات النفط بعد الاستقلال، وهكذا فإن هبوط أسعار النفط قد يدفع بمزيد من تراجع العائدات التي تحصل عليها.

وبالمثل، على الجانب النيجيري، فبالإضافة إلى المخاطر السياسية والاقتصادية التي خلقتها جماعة بوكو حرام الإرهابية، فإن المستثمرين ينظرون بتوجس في الوقت الراهن أيضا إلى التدابير التي من الممكن للسلطات اتخاذها لمعالجة آثار انخفاض أسعار النفط.

وفي هذا السياق، فإن بعض البلدان التي تعتمد إلى حد كبير على النفط قد لا يكون لديها ما يكفي احتياطيات مالية كافية لاستيعاب انخفاض سعر النفط، ونتيجة لذلك، سيتعين على الحكومات ضبط نفقاتها وأو خفض قيمة العملة، والتي يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع معدل التضخم .وكلا الخطوتين يمكن أن تكون عوامل مساعدة للاضطرابات الاجتماعية، وخاصة عندما تؤثر على بعض شرائح المجتمع سريعة التعبير عن سخطها مثل فئات الطلاب والنقابات.

3- التقلبات في أسواق العملات المحلية للبلدان المصدرة للنفط: تواجه البنوك المركزية في البلدان المصدرة للنفط مهمة صعبة لما ستسبب الأزمة في تراجع قيمة العملات المحلية، ففي نيجيريا، هبطت **النيرا** بنسبة 10%، أكثر ثاني هبوط منذ منتصف يونيو من بين 24 عملة أفريقية تتبعها بلومبرج، ومع تلك الصعوبات، من الصعب على نحو متزايد للمستثمرين الأجانب للحصول على العملات الأجنبية عند التخارج من استثمارتهم، وهو الأمر أيضا الذي لا يشجع الاستثمارات الجديدة.

4- مكاسب للدول المستوردة للنفط: على النقيض، تعتبر الدول المستوردة للنفط الواقعة جنوب الصحراء الرابح الأكبر من تراجع الأسعار، وتقدر مؤسسة فيتش أن انخفاض أسعار النفط هذا العام يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي في المنطقة إلى 5% في عام 2015 من نحو 4.5 % هذا العام، هذا وتنفق بلدان مثل كينيا وكوت ديفوار وسيشل وإثيوبيا أكثر من 20% من فاتورة الواردات لشراء النفط، لذا ليس من المستغرب أن يستهدف المستثمرين المحافظ الاستثمارية بالبلدان المستوردة للنفط بعيدا عن البلدان المصدرة للنفط.. وتشير تقارير بلومبرج أن الأسهم ارتفعت بنسبة 22 % في تنزانيا، 18% في أوغندا وكينيا 9.4% منذ بداية تراجع النفط.

5-مستقبل الاستثمارات النفطية: على الرغم من أن البلدان المستوردة للنفط مثل كينيا وأوغندا مستفيدة من التراجع الحالي في أسعار النفط، فيما أنها بحلول عام 2017 ستصبح من الدول المصدرة للنفط بفضل تسارع وتيرة الاكتشافات النفطية، وعلى هذا النحو، فإن هبوط أسعار النفط قد يقلل من الربحية المتوقعة من استثماراتهم في القطاع النفطي .ومع ذلك، لاحظ بعض المراقبين أن مشاريع التنقيب في هذه البلدان كانت بالداخل onshore وبالتالي سيكون أقل تكلفة لاستغلالها من المشاريع البحرية.offshore

ويطرح أرزقي وبلانشارد عدداً من التوصيات لمواجهة صدمات النفط، ولعل أبرزها قيام البلدان بخفض دعم الطاقة، وزيادة الضرائب على الطاقة وخفض الضرائب على قطاعات أخرى. وفي حالة مثل نجيريا على الرغم من انعقاد الانتخابات الرئاسية في عام 2015، وتطبيق الإجراءات السابقة من قبل الحكومة تظل غير مرغوبة لتقادي السخط الاجتماعي، إلا أنها تعد ضرورية عامة حتى لا تسوء الأوضاع الاقتصادية أكثر.

(*) ترجمة عن مقال تحليلي لأمادو سي، زميل أول بمبادرة نمو أفريقيا بمركز بروكنجز الأمريكي، منشور 23 ديسمبر الجاري

المقال الأصلي متاح على الرابط التالي

http://www.brookings.edu/blogs/africa-in-focus/posts/2014/12/23-oil-prices-exports-africa-sy

